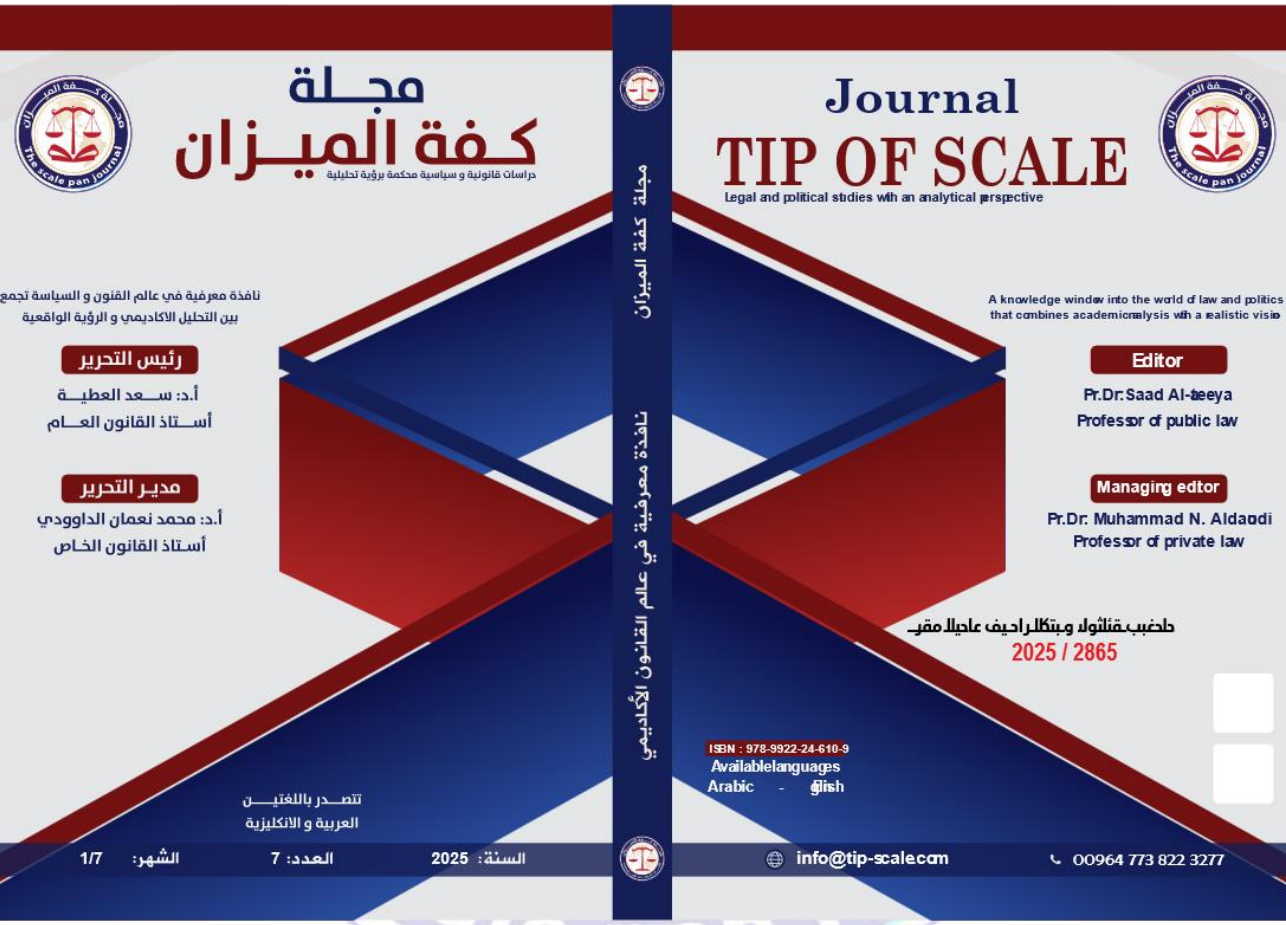
مجلة
كفة الميزان
دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية
Journal
TIP OF SCALE
Legal and political studies with an analytical perspective
مجلة كفة الميزان
نافذة معرفية في عالم القانون الأكاديمي
نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية
A knowledge window into the world of law and politics that combines academicnalysis with a realistic visio
رئيس التحرير
أ.د: سعد العطية
أستاذ القانون العام
Editor
Pr.Dr: Saad Al-Aeeya
Professor of public law
مدير التحرير
أ.د: محمد نعمان الداوودي
أستاذ القانون الخاص
Managing editor
Pr.Dr: Muhammad N. Aldaoudi
Professor of private law
2025 / 2865
ISBN : 978-9922-24-610-9
Availablelanguages
Arabic - glish
تتصدر باللغتين
العربية و الانكليزية
الشهر: 1/7
العدد: 7
السنة: 2025
info@tip-scale.com
00964 773 822 3277

مجلة كفة الميزان

دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية

نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع
بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول/ صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المرسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي

مجلة كف الميزان - اربيل - العراق
تلفون : 009647738223277
info@tip-scale.com

تتوفر نصوص و البحوث كاملة في الموقع التالي
www.tip-scale.com

رقم الايداع
٢٠٢٥/٢٨٦٥

تتصدر بالغتين
العربية و الانكليزية

ISBN : 978-9922-24-610-9

كفة الميزان

رئيس التحرير

أ.د: سعد العطية

مدير التحرير

أ.د: محمد نعمان الداوودي

هيئة الحرير

أ.د:احمد خلف حسين الدخيل
جامعة تكريت كلية القانون

أ.م.د. رباح سليمان خليفة
جامعة كركوك
كلية القانون والعلوم السياسية

أ.م.د: معتز علي صبار
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية

د.عدنان عاجل عبيد
كلية القانون جامعة القادسية

أ.د:صعب ناجي عبود
معهد العلمين للدراسات العليا
النجف

أ.د. علي غني عباس
كلية القانون
جامعة المشرق

سياسية النشر

ُعنى مجلة كف الميزان بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة كف الميزان هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع

والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر.

Publication Policy

KAFEET_ALMEZAN Journal focuses on contributions of rigorous research, studies, comments on judicial rulings, summaries of master's theses and doctoral dissertations, scientific reports on conferences, and book reviews in both Arabic and English. The journal invites you to interact with it and enrich the published issues according to its publication policy, as follows:

1. KAFEET_ALMEZAN Journal is a peer-reviewed monthly journal published by Hatrick Publishing and Distribution company in Erbil, Iraq.
2. The journal specializes in publishing research in the fields of social sciences (legal, political, and economic), presenting master's theses, doctoral dissertations, comments on judicial rules, scientific reports on conferences, and reviews of new books in both Arabic and English languages.
3. The journal reserves all rights of publication and printing. All opinions expressed in the research or scientific material are solely those of the authors,

and the journal is not responsible for them, based on the principle of independence of opinion, the journal is committed to preserving the intellectual property rights of authors.

4. The journal is not obliged to return the original research, comments on judicial rules, book summaries, master's theses, or doctoral dissertations, whether published or not, with all costs deducted in case of non-publication.

5. Priority for publication is based on the order of receiving research acceptance. In case the researcher wishes to expedite publication, an additional fee is applied on the final publication costs of the research, as available on the journal's website.

6. The scientific material intended for publication in the journal should not have been previously published in any magazine, periodical, or scientific conference, as per a commitment provided by the researcher.

Otherwise, the researcher bears full legal and financial responsibility.

7. The researcher should not submit their research or scientific material to any other entity for the purpose of publication until they receive a decision on whether the journal accepts their research or scientific material for publication within two months from the date of the journal's receipt of the research or scientific material. Otherwise, the journal reserves all legal, financial, and administrative rights.

8. The researcher must adhere to the conditions and style of publication approved by the journal and available on the journal's website. Otherwise, the journal is not responsible for any delay in accepting or publishing the research or scientific material.

9. The researcher must observe scientific integrity in scientific research and academic study, including research ethics and the codes of the Committee on Publication Ethics. This includes proper citation of references, sources, legal texts, and scientific texts,

as well as ensuring objectivity and methodology in writing. Otherwise, the researcher is fully responsible for any violations or deviations from these ethics, in accordance with national or international laws and regulations.

10. All scientific research intended for publication in the journal is subject to plagiarism checking (Turnitin) to ensure that the research is not partially or entirely plagiarized. Otherwise, the researcher is fully responsible for any legal, financial, and administrative liability.

11. The scientific material published by the journal is subjected to transparent peer review and specialized scientific review, in addition to linguistic review (in Arabic and English). The journal has the right to approve or reject publication based on the preliminary opinions of the journal's editorial board or specialized reviewers.

12. Each researcher is granted a hard copy of the issue in which their research is published, as well as

a copy of their research. The journal does not cover .the costs of sending the hard copy to the researcher

13. The journal operates according to the Open .Access publication model

14. The journal is committed to providing the researcher with the acceptance of publication upon completing all the requirements, specifying the volume, issue, and year of publication, except for research extracted from master's theses and doctoral dissertations."

آلية نشر البحث

1. يتولى رئيس تحرير المجلة استلام البحوث المقدمة للنشر في مجلة كفة الميزان مع الاستمارة المخصصة لطلب النشر والتي تشتمل على (طلب النشر، التعهد، التخويل)، والمنشورة على موقع المجلة الرسمي بعد التأكد من أن موضوع البحث ضمن اختصاص المجلة كون المجلة متخصصة في العلوم الاجتماعية (قانون، سياسة، اقتصاد).
2. القيام بإجراءات فحص نسبة الاستلال للبحث باستخدام برنامج (Turnitin) المعتمد من قبل الوزارة للبحوث المقدمة قبل إرسالها إلى المقومين العلميين، لمعرفة نسبة مطابقته للمعايير المطلوبة، ولا تعالج أي محتويات استلال، وإن كان البحث يحتوي على أكثر من (20%) من الاستلال للبحث كله، فسوف تعيد المجلة إرسال البحث إلى الباحث لمراجعته ولن يقبل البحث حتى معالجة الاستلال.
3. إحالة البحوث المقدمة للنشر من قبل رئيس التحرير الى أعضاء هيئة تحرير المجلة ممن يتطابق اختصاصه مع تخصص البحث المقدم للنشر.
4. تتولى هيئة تحرير المجلة تدقيق البحوث المقدمة للنشر ومن ثم ترشيح الخبراء المختصين لتقويم البحوث، على أن يتم مراعاة اللقب العلمي والتخصص الدقيق لكل من الخبير العلمي والباحث.
5. إحالة البحوث مع أسماء الخبراء المرشحين من قبل هيئة التحرير إلى مدير التحرير، ليتولى مدير التحرير إحالة البحوث إلى الخبراء المختصين في ضوء قرار هيئة التحرير، ومتابعة إجاباتهم في ضوء المدة القانونية المقررة للتقويم وخلال مدة أقصاها (14) أربعة عشر يوماً، وفق استمارة التقويم المعدة لهذا الغرض، مع ضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم والمتعلقة بهوية الباحث أو الباحثين.
6. تحتفظ هيئة التحرير بحقها بإجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
7. لا ترد البحوث لأصحابها سواء قبلت النشر أم لم تقبل.
8. تنتقل حقوق الطبع للبحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبوله النشر، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو إلى جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد استحصال موافقة خطية من رئيس التحرير.
9. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يردها من موضوعات وتأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.
10. بعد إعادة السادة المقومين لاستمارة التقويم، يتم الإطلاع عليها لمعرفة مدى مقبولية البحث للنشر، فضلاً عن إرسال الملاحظات المثبتة عليه للباحث.
11. يتولى الباحث القيام بإجراءات التعديلات اللازمة على بحثه وإعادة إرساله للمجلة لغرض التدقيق، لتتولى المجلة مراجعة البحث للتأكد من قيام الباحث بإجراءات التعديلات المطلوبة، على أن يتم القيام بجميع الإجراءات السابقة بمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

12. يتم إرسال القرار النهائي للباحث سواء أكان بقبول نشر البحث أم رفض النشر موثق من قبل رئيس تحرير المجلة.
13. إحالة البحث المُقيم علمياً إلى المقوم اللغوي لتدقيق سلامة اللغة، بعد حصوله على قبول للنشر.
14. يتم تزويد الباحث بنسخة ورقية ومستلة من العدد المنشور فيه بحثه.
15. المراسلات المتعلقة بالمجلة تتم عبر عنوان البريد الإلكتروني للمجلة: (https://tip-scale.com/wp-admin/).
16. تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
17. تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر الهادئ البعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات. وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

مبادرة الحزام والطريق تحليل الفرص والتحديات وتأثيراتها على العلاقات الدولية والدول العربية

أشراف . الأستاذ/الدكتور علي شكر

إعدّاد ماهر حسين عواد الحمام

المستخلص

تتناول هذه الدراسة مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام 2013، والتي تهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية من خلال إنشاء شبكة من الممرات التجارية واللوجستية. تبرز الدراسة أهمية المبادرة في تعزيز التعاون بين الدول المشاركة، لكنها تشير أيضًا إلى التحديات الكبيرة مثل المخاوف من الديون والتنافس الجيوسياسي. تتناول الدراسة تأثير المبادرة على الدول العربية، حيث توفر فرصًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، توصي الدراسة بأهمية تعزيز الشفافية في التعاملات المالية وتطوير شراكات استراتيجية مع الصين، بالإضافة إلى ضرورة تضمين التعاون الأمني لضمان حماية المشاريع. تخلص الدراسة إلى أن نجاح المبادرة يعتمد على قدرة الدول المشاركة على التغلب على التحديات المتعددة وتعزيز الفهم المتبادل.

Abstract

This study addresses the Belt and Road Initiative launched by China in 2013, which aims to reshape global economic and political relations by establishing a network of trade and logistics corridors. The study highlights the significance of the initiative in enhancing cooperation among participating countries while also pointing out major challenges such as concerns over debt and geopolitical competition. It discusses the impact of the initiative on Arab countries, presenting opportunities for boosting economic growth and improving infrastructure. However, the study recommends the importance of enhancing transparency in financial dealings and developing strategic partnerships with China, as well as the necessity of including security cooperation to ensure project protection. The study concludes that the success of the initiative depends on the ability of participating countries to overcome various challenges and promote mutual understanding.

مقدمة

تُعَدُّ مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين واحدة من أكثر المشاريع الطموحة في التاريخ الحديث، حيث تهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين وبقية العالم من خلال إنشاء شبكة من الممرات التجارية واللوجستية. منذ إعلانها في عام 2013، أثارت هذه المبادرة اهتماماً واسعاً وأثارت نقاشات متعمقة حول تأثيرها المحتمل على النظام الدولي. تتضمن المبادرة استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مما يتيح للدول المشاركة تعزيز نموها الاقتصادي وتوسيع آفاق التعاون. ومع ذلك، يكتنف المشروع تحديات كبيرة، بما في ذلك المخاوف من الديون، والتنافس الجيوسياسي، والتهديدات الأمنية. في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحليل جوانب مبادرة الحزام والطريق، وتقييم تأثيراتها الإقليمية والدولية، وفهم الديناميات المعقدة التي تحكم هذا المشروع الاستراتيجي.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهم كيفية تأثير مبادرة الحزام والطريق على العلاقات الدولية، خاصةً في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الحالية. كما يساهم البحث في تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية في سياق هذه المبادرة، مما يساعد صانعي القرار في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الديناميات.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف تؤثر مبادرة الحزام والطريق على التوازنات الاقتصادية والسياسية في العالم، وما هي الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية في سياق هذا المشروع؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول مبادرة الحزام والطريق. سيتم استخدام أسلوب المقارنة لدراسة تجارب الدول المختلفة في التعامل مع المشروع.

هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول مشروع الحزام والطريق، بما في ذلك التحديات والمواقف الدولية تجاهه.

المبحث الثاني: يستعرض الآثار الإقليمية والدولية للمبادرة، مع التركيز على تأثيراتها على الدول العربية والاقتصاد العالمي.

المبحث الأول

مشروع الحزام والطريق في الاستراتيجية الصينية

بعد أن طرحت الحكومة الصينية لمبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى بناء منصة جديدة للتعاون الدولي في مختلف المجالات، هذا الأمر الذي، آثار النقاش والتساؤل في العديد من الأوساط الأكاديمية في أنحاء العالم، لمعرفة طبيعة المشروع، فرص نجاحه وما إذا كان يحمل نوع من التهديد لمصالح بعض الدول مثل وروسيا و الولايات المتحدة الامريكية وأيضاً بعض التكتلات الإقليمية خاصة الاتحاد الأوروبي، فالاستراتيجية الصينية وضعت أمام دول العالم خيارات، التأييد أو الرفض، وأما المشاركة أو المنافسة، لهذا عملية تنفيذ المشروع مثلما تحمل إمكانية نجاح الاستراتيجية الصينية وأيضاً تحمل تحديات تعيق عملية انجاح هذا المشروع.

المطلب الأول: تحديات مشروع الحزام والطريق (المواقف الدولية والمشاريع المنافسة)

إن مشروع **الحزام والطريق** أو ما يعرف بمشروع طريق الحرير الجديد، يحظى بأهمية كبيرة في المجال الأكاديمي من خلال التحليل والتفسير لمختلف جوانب المبادرة الصينية، لا سيما المواقف التي شهدها المشروع وما ترتب عنها من وضع خطط وبناء مشاريع تنافسية للمشروع الصيني، حيث تأرجحت ردود الفعل حول الحزام والطريق بين مؤيد ومعارض وبين مشارك ورافض له، وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً.

أولاً: المواقف الدولية لقد طرحت مبادرة الحزام والطريق الصينية امام دول العالم خيارات عديدة، الدعم والمنافسة، الرفض والقبول لهذا نجد أن مواقف الدول الأخرى تباينت من دولة إلى أخرى. وهاته المواقف منها ما هو اقليمي ومنها ما هو دولي، والتي سندرجها كالاتي:

1- الموقف الأمريكي والأوروبي.

بما يتعلق بالموقف الأمريكي، فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية اثارت ردود فعل عدائية خاصة في الغرب، حيث أن الصين ومن خلال هذه المبادرة، غدت تنافس أمريكا على الأمن الغذائي والطاقة، حيث يمكن ان تسهل الخيارات الاقتصادية كبديل للإكراهات الأمريكية القائمة على القوة العسكرية وعقيدة دفاعية موسعة، كما أن العديد من الدول التي هي خارج المبادرة الصينية تتعاون مع الصين بما في ذلك حلفاء واشنطن مثل السعودية، والبنوك البريطانية وأيضاً بعض الشركات الأمريكية الخاصة ما يعني التحرر من الهيمنة الأمريكية [1].

ولهذا يمكن للخطة الصينية أن تساعد على إنشاء شبكة من حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهددة المصالح الامريكية في المنطقة، وذلك استناداً إلى ما جاء في تقرير البنك الدولي عن منح الصين قروض مالية للدول

---

[1] حكيم فكيك، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي – فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018، ص 34

الأخرى خاصة الدول النامية تفوق القروض الامريكية ما جعل هاته الدول تتجه نحو الاقتراض من الصين بدل أمريكا [1].

وبالإضافة إلى الطاقة والأمن الغذائي فان المشروع الصيني قد يؤثر – وبشكل كبير على نظام الامن البحري الذي تقوده أمريكا في منطقة المحيط الهادئ الهندية، التي تشكل نقطة التنافس الرئيسية في التنافس الأمريكي – الصيني، وهذا ما يظهر في وصف أمريكا لمبادرة طريق الحرير الحديد انها تهديد للمصالح الأمريكية، حيث أوضح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب " في استراتيجية الامن القومي، التي أعلن عليها في كانون الأول 2017، معتبرا الصين قوة تحررية تسعى إلى تقويض الامن والازدهار الأمريكي.

بينما يذهب بعض المحللين السياسيين أن مبادرة الحزام والطريق ما هي إلا رد الصين على سياسة محور الولايات المتحدة الأمريكية نحو آسيا، وهي سياسة تاريخية خلال فترة رئاسة "باراك أوباما"، على اعتبار أن أمريكا تهدف إلى احتواء الصين باستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، ولهذا السبب تسعى القيادة الصينية من أحل نظام قطبي متعدد الاقطاب

من جهته شهد موقف الاتحاد الأوربي، انقساماً قوياً فيما يتعلق بمشروع الحزام والطريق ، وستتأرجح مواقف الدول الاعضاء بين المشاركة النشطة في المشروع وبين الرغبة في ان يكونوا قادة الدبلوماسية مشتركة في الاتحاد ، فيسعى هذا

---

[1] حكيم فكيك، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي – فترة ما بعد الحرب الباردة، المصدر السابق، ص 36

الأخير إلى ان يكون قادرا على دمج المشروع – أي مع الاتحاد الاوروبي – ما يحقق له فوائد هائلة من حيث البنية التحتية والنقل بين أوروبا الشرقية واروبا الغربية واسيا الوسطى والصين، ما يسمح أيضا بتطوير فرص جديدة للتجارة مع الصين ومع جميع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق .كما يجب ان تكون فكرة دمج المشروع مع الاتحاد الأوروبي فرصة لنشر افضل للمعايير المشتركة والتقارب التنظيمي في مجالات مثل التكنولوجيا والهندسة والبناء[1].

ومن خلال القمة الأخيرة بين الاتحاد الأوروبي والصين في 9 نيسان 2019، ظهر أن الاتحاد الأوربي يتجه، نحو الموقف المشترك الحقيقي، فتوافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين على ورقة للتفاوض بشأن اتفاقيات تجارية ثنائية محددة، تهدف إلى الحد من الممارسات التجارية والإعانات غير العادلة بشكل كبير، كما يمنح الأوروبيون الوصول إلى سوق بحرية محمية من الصين لصادراتها واستثماراتها على الاراضي الصينية[2]، فيما قد رحبت بعض الدول الأوربية بالاستثمارات الصينية، وذلك للتغلب على تباطؤ النمو منذ سنوات عديدة، حيث يبدو ذلك جلياً في مواقف دول اليونان والبرتغال وإيطاليا، فيما وقد ظهر الاتحاد الاوروبي في آذار 2019 جاهزاً للحوار من أجل الاتفاق على التزام تجاري متبادل دائم، وعلى الرغم من إظهار الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالمشروع الصيني إلا أنه يرى بوجود العديد من الخلافات التي تحتاج إلى التسوية، قبل أن تتمكن الصين من رؤية قبول السلطات الأوروبية بشكل هذا المشروع على

---

[1] رشا الظريف، طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية، المرجع السابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

الأراضي الأوروبية، ومنه نجد أن أوروبا تسعى إلى المشاركة بدلاً من المواجهة، وذلك من خلال بناء شراكة تهدف إلى تعزيز ونقل التعاون إلى مستوى جديد، في إطار العلاقات الثنائية بين الصين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

2- الموقف الهندي والياباني

بالانتقال إلى المواقف الإقليمية، نجد أن **الموقف الهندي** كان معارضاً بشدة، استراتيجية الحزام والطريق، ترى الهند أن المشروع يحمل إهانة بسيادتها الوطنية حيث يمتد الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني من خلال منطقة كشمير المتنازع عليها، لهذا اتحدت الهند العديد من الخطوات الدبلوماسية التي تعبر عن موقفها تجاه الحزام والطريق ، حيث رفضت الحكومة الهندية المشاركة في منتديات وقمم مبادرة طريق الحرير الجديد خاصة عامي 2017 و 2018، وما زاد تأكيد الرفض الهندي البيان الرسمي المشترك الصادر في 2018 من منظمة شنغهاي للتعاون، الذي صاغ مجموعة واضحة من المبادي لدعم معارضة الهند المشروع الصيني ، فالهند تحركات لتعزيز علاقاتها في جنوب شرق أسيا من خلال التوقيع على اتفاقيات النقل البري[1].

اتفاقية مع بنغلاديش وبوتان ونيبال وحل نزاع إقليمي مع بنغلاديش، أيضا تقوم الهند بتطوير شبكتها الاقليمية الخاصة بالبنية التحتية، ودعم مشاريع التجارة في سيريلانكا وبنغلاديش وإيران وبورما، كما أبرمت اندونيسيا مع فرنسا والهند في

---

[1] عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018، ص 60

مارس 2018 اتفاقية تجديد محتملة يمكن لأسطولها البحري من استخدام المنشآت الفرنسية في المنطقة العربية والخليج وجيبوتي وأماكن أخرى.

من جانبها **اعتبرت اليابان**، الحزام والطريق لعبة قوة صينية، فالمخاوف اليابانية المحيطة بالحزام والطريق تتعلق بخلق الديون، الاعتماد على الصين يؤدي إلى تأكل المعايير التجارية الدولية، أيضا فلق الحكومة اليابانية من مشاهدة طريق الحرير الرقمي الجديد الذي سيضع الصين في الهيمنة على النظم الايكولوجية لتكنولوجيا المعلومات في البلدان الثالثة لا سيما في جنوب شرق آسيا فمند 2015 انتقلت اليابان إلى المنافسة بقوة مع استراتيجية الحزام والطريق الصينية[1].

وذلك بزيادة مشاركتها مع الهند والولايات المتحدة الامريكية في مشاريع البينية التحتية في اسيا وافريقيا، منها ممر النمو المقترح في نوفمبر 2016 الذي يتصور خطة تنمية تعاونية فيها تستفيد كل من اليابان والهند من قوتها في آسيا لتعزيز الاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما سعى إلى انشاء منصات جديدة للتعاون من خلال توقيع اتفاقيات بين بنك اليابان للتعاون الدولي ووكالة التجارة والتنمية الامريكية، بالإضافة إلى أن اليابان تستكشف حاليا شراكات مع أوربا حول المشاريع الاتصال في آسيا وريما في الشرق الاوسط وافريقيا.

ثانياً: المشاريع المنافسة لمشروع الحزام والطريق.

---

[1] عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المرجع السابق، ص 60

إن العديد من المراقبين الصينيين، قد اعتبروا أن " حزام واحد طريق واحد " استراتيجية جيوسياسية الصين تهدف إلى توسيع مجال نفوذها وتعزيز القواعد الجديدة للتعاون الدولي وتشكيل نظام عالمي جديد، فبينما تدافع الحكومة الصينية والأوساط الاكاديمية باستمرار فان الدول الأخرى ترى بان هذه المبادرة تخفي من وراءها منافسة جيوسياسية أكثر حدة، ومن هنا فقد تنوعت الآراء وردود الأفعال الدولية المتمثلة والمختلفة من دولة إلى أخرى على المشروع الصيني[1].

حيث نهجت كل دولة رد فعل يتلاءم ومصالحها، مما أدى إلى اختلاف عملية انشاء مشاريع تنافس وتجابه بها مشروع القرن الاقتصادي، ولعلى من أبرز تلك المشاريع، مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي[2]

شهد **مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي** تطورا كبيرا، فقد أسست بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا في عام 2010 الاتحاد الجمركي والذي تم انشاؤه بموجب اتفاقية أبرمت عام 2007، ثم أسست الدول الثلاث في 2002 المجال الاقتصادي الموحد الذي يعمل على ضمان وجود سوق موحد للسلع والخدمات وتوحيد السياسات المتبعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي عام 2014 – من الملاحظ أنه تم تأسيسه بعد عام من إطلاق مشروع الحزام والطريق

---

[1] علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

تم التوقيع على معاهدة انشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ودخلت حيز التنفيذ عام 2015، وفي الواقع روسيا لا تسعى من وراء انشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سوق لتعزيز نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي، خوفاً من توسع الاتحاد الاوروبي باتجاه شرق أوروبا وخاصة تمدد النفوذ الصيني في منطقة أسيا الوسطى، لهذا عرفت الدوائر السياسية والأكاديمية الروسية نقاشا محتدما حول الفرص والمكاسب التي يوفرها مشروع الحزام والطريق مقابل التحديات والمخاطر بالنسبة لروسيا فهذه الأخيرة تعتقد أن المشروع يحمل فرصا استراتيجية جيدة للتنمية الاقتصادية المشتركة والمتبادلة بين جميع الدول المنضمة، حيث يقدم فرصة لإنشاء مناطق حرة متعددة الاطراف لتنشيط التجارة عبر الحدود، وذلك عبر مجموعة هالة من المشاريع متعددة الاطراف والعابرة للحدود التي من شأنها أن تكرس – وتعمق – لفكرة اعتماد متبادل بين الدول المشاركة [1].

بداية مشروع الحزام والطريق جاء في سياق دولي إقليمي –جيواقتصادي وجيوسياسي عرف تحولات بارزة من بينها تزايد النزعة الإقليمية الصاعدة عبر العالم، وعودة السياسات التجارية الحمائية خاصة مع وصول دونالد ترامب إلى السلطة، هذا ما شكل تحديا السياسة الخارجية الروسية ما أدى إلى مزيد من التعاون بين الصين وروسيا، وايضاً يدفع هذا إلى مزيد من التشابك في العلاقة بينهما فيظهر هذا التشابك في الاستدعاء المتكرر لمفهوم "أوراسيا " في خطاب

---

[1] جوانيتا إلياس، أساسيات العالقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2016، ص 66

السياستين الخارجيتين الروسية والصينية وهو مفهوم يرتبط من جهة بالمشروع الصيني أما للحرام والطريق الذي يسعى إلى ربط أوروبا وآسيا تجاريا عبر شبكة معقدة من الممرات والمعابر الكبرى، أما من جهة أخرى يرتبط هذا المفهوم بالمشروع الروسي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يرمي إلى إدارة وضبط العلاقات السياسية / الأمنية والاقتصادية في المنطقة، لهذا يبدو أن عودة مفهوم أوراسيا يشكل مظهراً أساسياً للارتباط المتزايد الذي بات يميز الإدراكات والتصورات الاستراتيجية والسياسات الخارجية الروسية والصينية، مع ذلك تبقى – روسيا – كغيرها من الدول الأخرى، متخوفة من الأهداف الفعلية للمشروع الصيني، حيث تتخوف روسيا من ان يسهم المشروع في فك الارتباط التقليدي بين روسيا ودول آسيا الوسطى، لأنه يمنحها مجالاً واسعاً للتعاون مع كلتا القوتين على نحو أكثر توازناً (مع روسيا في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومع الصين في إطار مشروع طريق الحرير الجديد)[1].

وعلى الرغم من أن الصين دعت إلى تعزيز التنسيق بين مبادرة الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في 2015، فإن التعارض بين وجهتي النظر الروسية والصينية يبقى أبرز من ان يتم تجاهله[2].

---

[1] جوزيف اس ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015، ص 72.

[2] جانغ. يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الواحد والعشرين، المرجع السابق، ص 52.

ويمكننا القول إن الاختلاف بين مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزم والطريق بماهية المشروع حيث أن المشروع الروسي يهدف لإنشاء سوق إقليمية موحدة على المستوى الإقليمي فيما نجد أن المشروع الصيني مشروع تحريري يهدف إلى تحرير التجارة الدولية وفتح عدد كبير من الأسواق على الصعيد الدولي، فيما يضم المشروع الروسي كل من روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا فيما يضم المشروع الصيني أكثر من 60 دولة موزعة على قارات آسيا، أوربا، إفريقيا

ولعلى نقطة التلاقي بين المشروعين تكمن في الاهتمام المشترك بمنطقة " أوراسيا " والعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة، بواسطة طرح كل من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومشروع طريق الحرير الجد

المطلب الثاني: مشروع الحزام والطريق بين النجاح والفشل

أخذت مبادرة الحزام والطريق الصينية منحى استراتيجي هام – منذ انطلاقها – على الساحة الدولية، بشكل يوحي بإمكانية نجاح الصين في بلوغ الأهداف الاستراتيجية من المبادرة على الصعيدين الاقليمي والدولي، وذلك باعتباره مشروع استراتيجي ضخم يعبر عن قوة الصين العالمية، فبينما تعمل الصين بشكل مستمر على تنفيذ مشاريع طريق الحرير الجديد، قد تواجه في ذلك عدة تحديات يمكن أن تعيق فرص نجاح المشروع بالشكل الذي ترغب به الصين.

أولاً: فرص نجاح مبادرة الحزام والطريق.

في عام 2013 ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق الصينية، قد حققت العديد من النتائج الفعالة، التي قد تكون لها تأثير دائم على التنمية للبلدان المشاركة والدينيات الجيوسياسية للعالم حيث أن نجاح إمكانية نجاح المشروع بمدى انتشاره وتقبله لدى الدول الأخرى، وايضاً بالإنجازات التي حققها على المستوى الإقليمي في قارة آسيا وعلى المستوى الدولي في أوروبا وإفريقيا، فيمكننا القول إن دراسة فرص نجاح المبادرة تكون جلية في دراسة بعض المناطق على طول الحزام والطريق[1].

فبالحديث **عن المبادرة في إفريقيا**، نجد أن شرق إفريقيا تعتبر الحلقة الأولى في ارتباط مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا، حيث تقوم الصين ببناء الموالي والبنية التحتية البحرية لتحسين الطريق من جنوب آسيا إلى كينيا وتنزانيا ، ثم إلى البحر الأبيض المتوسط عبر جيبوتي بالإضافة إلى أن السكك الحديدية في قيد الإنشاء، كما وعدت الصين بشكل خاص دمج مبادرة الحزام والطريق مع منتدى التعاون الصيني الإفريقي، لتعزيز الإنتاجية الزراعية الافريقية وزيادة واردات المنتجات الزراعية من إفريقيا إلى الصين، حيث تمتلك مجمعات صناعية زراعية في

---

[1] عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المرجع السابق، ص 60

موزنبيق و أوغندا زامبيا ودول أخرى، وتقوم الآن بتوسيع استثماراتها خاصة في الصناعات الزراعية في اطار مبادرة طريق الحرير الجديد[1]

وبما يتعلق بغرب إفريقيا فقد زار الرئيس الصيني شي جين بينغ " المنطقة لأول مرة في حزيران 2018، بهدف ربط المنطقة بمبادرة الحزام والطريق، فقد قامت منصة "Diamniadio – الصناعية الدولية – هي منطقة اقتصادية خاصة تولها الصين تقع بالقرب من داكار – بتأسيس السنغال كنقطة انطلاق للصناعة الصينية في جميع أنحاء غرب إفريقيا، فيما إن السنغال مستفيدة من قانون فرص النمو والتنمية الإفريقية مكن ذلك الصين من تصنيع وتصدير البضائع من هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى السوق الأمريكية، مع الاستفادة من الحصص والامتيازات – الاعفاء من الضرائب السنغالية، كما ينطبق ذلك ايضا على سوق الاتحاد الأوروبي والتي يمكن ان تصل اليها السلع السنغالية[2].

وبخصوص شمال إفريقيا ركزت على دراسة الجزائر على اعتبار أنها تمثل أهم شركاء الصين في المغرب الكبير، ففي العقدين الأخيرين تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية بشكل كبير حيث صارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المنطقة ، وفي نفس الوقت تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات، كما يتم الآن تسوية المعاملات المالية بين الجزار والصين باليوان

---

[1] بول يلكسين، العالقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 66

[2] تيم دان واخرون، نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 123

الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي وفي إطار مشروع القرن الاقتصادي شرعت الصين منذ 2016 بمبادرة مشاريع لموانئ حيوية على طول منطقة شمال إفريقيا، أهمها ميناء الحمدانية بمنطقة شرشال بالجزائر، الذي يراه الصينيون حيوياً جداً لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط إلى جانب ميناء طنجة بالمغرب وميناء الفيدا بتونس.

يهدف مشروع شرشال الذي يكلف 3.3 مليار دولار إلى بناء مركز توزيع اساسي للبحر المتوسط بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 مليون طن من البضائع سنويا، فضلاً عن مشاريع عملاقة أخرى: كدار الأوبرا الضحمة في العاصمة، مسجد الجزائر الأعظم، بناء مطار جديد بالعاصمة، ملاعب أولمبية، معامل تركيب السيارات توسيع شبكة السكك الحديدية مشروع طريق سيار سريع " شرق غرب ، بالإضافة إلى الاستثمارات في حقول النفط والغاز جنوب البلاد[1].

وبما يتعلق **بالمبادرة في آسيا " الشرق الأوسط**، في عام 2016 قام الريس الصيني " شي جين يبنغ بزيارة إلى بعض دول الشرق الاوسط منها ايران والسعودية ومصر، حيث قال في خطابه في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة إن التبادلات بين الصين ومنطقة الشرق الاوسط تجاوزت حواجز المكان والزمان، ولاستمرارية هذه العلاقات الوطيدة بين الجانبين تشارك الصين بشكل اكثر ايجابية

---

[1] امال محمد عبد الرحمن عوض، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العالقات الدولية، دراسة مقارنة، دراسة معدة لنيل درجة الماجستير، جامعة الزهر، فلسطين، 2016، ص 45 .

في شؤون منطقة الشرق الاوسط، وهي تأمل ان يؤدي ذلك إلى جعل اصدقائها القدامى أكثر قرباً منها، وإلى تعزيز الثقة مع اصدقائها الجدد[1].

حيث أن الصين ترى بأن مبادرة الحزام والطريق تساهم في إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق النهضة في مجالات متعددة في المنطقة، كما ينظر المحللون الصينيون إلى أن قيام الصين بسلسلة الأنشطة الدبلوماسية وسط استمرار الاضطرابات في الشرق الاوسط، ذلك لا يعكس فقط اهتمام الصين بعلاقاتها بدول المنطقة، وإنماء يثبت أن السياسات الصينية اتجاه الشرق الاوسط صامدة امام الاوضاع المعقدة، وأنها اصبحت قوة بناءة في الدفع من اجل تحقيق السلام والتنمية في المنطقة".

ومع تكيف منطقة الشرق الاوسط مع أجواء انخفاض اسعار البترول، فان هناك خطط مثل: رؤية 2030 في السعودية واكسبو 2020 في دبي والرؤية الاستراتيجية 2023 في تركيا، تقوم بإدخال الاصلاحات الاجتماعية والمالية وفتح الأسواق المحلية لجذب الاستثمارات الاجنبية في مجالات تطوير البنية التحتية والتجارة والاستثمار والخدمات والتوريد، حيث يمكن لمشروع "نيوم" في السعودية ان يستفيد من الاستثمارات الصينية في الموانئ وتجارة التجزئة

---

[1] امال محمد عبد الرحمن عوض، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العالقات الدولية، المرجع السابق ، ص 46

والانشاءات، في حين تتراوح المشاريع الضخمة في تركيا ما بين محطة للطاقة النووية بدعم من شركة تكنولوجيا الطاقة النووية الصينية[1]

وكذلك بناء مطار ثالث في تركيا، في الوقت نفسه تهدف مبادرة "دبي الذكية 2021" إلى تحويل المدينة من خلال التكنولوجيا والابتكار، ويفتح المجال امام الشركات الصينية في مجال التكنولوجيا المتطورة، هذا ما يوضح الآثار الضخمة لمبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الشرق الاوسط، التي تقوم على نحو مواز بتنفيذ خطط التحول الاقتصادي في المنطقة، وتأييد الصين للتكامل الاقتصادي الموسع فمن المتوقع لهاته الفرص أن تزداد، وتوضح الخريطة الموالية إحصائيات بخصوص مشروع القرن الاقتصادي، وما تحمله هذه الإحصائيات من ترجمة واضحة لبلوغ الصين أشواط كبيرة في المشروع ما يعكس فعليا نجاح الصين ولو جزئيا في توسيع آفاق المشروع بشكل يفتح لها المجال للهيمنة العالمية[2].

ثانياً: عوامل فشل مبادرة الحزام والطريق.

إن مبادرة الحزام والطريق من المشروعات المستقبلية صعبة التنفيذ نظراً لضخامة حجمها وتضمنها العديد من الطموحات التي تحتاج إلى سنوات لتنفيذها، لذلك

---

[1] دهقاني يعقوب، الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، ضمن كتاب دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا، 2017، ص 78

[2] عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة: الدوحة، 2017، ص 66.

ستواجه المبادرة الصينية تحديات عديدة ومن هذه التحديات، **العقبات السياسية**، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عائق سيواجه المشروع الصيني، فأمريكا لا ترغب بنجاح هذا المشروع باعتباره سيزيد من توسع سيطرة و هيمنة الصين على المناطق التي يمر بها الطريق، ومن جهة أخرى تعتبر إيران الشريك في المشروع والعقبات والحصار المفروض عليها من طرف امريكا لن تسمح للمشروع بالمضي قدماً[1].

ومن العوائق الأمنية، ما يتعلق بانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي والنزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في المشروع، فتعد خطرا على البنية التحتية المنجزة علاوة على ذلك وجود مشاريع منافسة للمبادرة الصينية، **ومن العوائق الجيوسياسية**، تنفيذ المشاريع يتوقف على نوع العلاقات لصينية مع الدول المشاركة، فهناك ممرات تسببت في علاقات بين الدول المشاركة كالخلاف بين الصين والهند على الممر الباكستاني الصيني الذي يمر من منطقة كشمير اذ تعتبره الهند مساسا بسيادتها[2]

بالإضافة إلى ذلك فقد شهد الوضع السياسي في بعض الدول الواقعة على طول الحزام والطريق اضطرابات وتغيرات كبيرة، وشهدت دول أخرى عدم توازن في التنمية الاقتصادية وصعوبات في انفتاح السوق، فضلا عن النزاعات العرقية

---

[1] هاني رمضان طالب، مفهوم الحوكمة العالمية في النظرية الليبرالية للعالقات الدولية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020، ص 89.

[2] أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص 55.

والدينية واختلاف الثقافات، بينما لا تزال تراود الشكوك حول المشروع بعض الدول، ما شكل تحدي للصين وللدول المشاركة في بناء طريق الحرير الجديد.

كما أن مشاكل الصين لا تقتصر على النزاعات البرية والبحرية بل لديها العديد من المشاكل الداخلية مثل موضوع الحريات السياسية، الفساد، سيادة القانون وحقوق الأقليات كالتبت وشينجيانغ " المسلمين وغيرها، بالإضافة إلى الفجوة التي قد تنمو بين الصين الجنوبي وشمال الصين والتي لها انعكاس سلبي على انجاز مشاريع طريق الحرير الجديد[1].

ويمكن لنا أن نورد بعض أهم النقاط التي تمثل أبرز التحديات التي تواجه المبادرة الصينية

1- استمرار وديمومة المشروع: نظراً لارتباط المشروع بالرئيس الصيني " شي جين بينغ " فإن استمراره ممكن انه يرجع إلى تمكن شي جين بينغ" من احداث تغييرات دستورية تسمح له بالبقاء لفترة رئاسية ثالثة.

2- مع ظهور الصين كقوة دولية، فإن الاستراتيجية الاقتصادي الناعمة التي انتهجتها الصين قد شكلت مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية خاصة لدول الجوار التي تشهد علاقاتها مع الصين توترات ونزاعات، لذلك يبقى نجاح الاستراتيجية مرتبطا بقدرة الصين على طمأنة جيرانها وحل الخلافات معها.

---

[1] هاني رمضان طالب، مفهوم الحوكمة العالمية في النظرية الليبرالية للعالقات الدولية، المرجع السابق، ص 91

3- تسعى الصين إلى تنمية بعض أقاليمها الفقيرة مقل إقليمي التبت وشيجيانغ الذين يعتبران محطتين هامتين على طريق الحرير الجديد، وذلك من خلال تشييد مشاريع تنموية كبرى وهناك تخوف دولي من أن تكون لهذه المشاريع آثار كارثية على التوازن الديموغرافي وعلى طمس الهويتين الثقافتين والدينين لسكان الاقليمين المضطربين[1].

4- تشكل ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانعدام الاستقرار في العديد من الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، تحديات كبيرة امام حماية انابيب النفط والغاز السكك الحديدية والخطوط البحرية، التي ستحتاج الصين إلى الكثير من الاستثمارات للحد منها.

لكن وبالرغم من التحديات الداخلية والخارجية، تقود الصين معركة القوة الذكية بتنفيذ الحزام والطريق، والاعتماد على القوة الصلبة لتغذية النفوذ الصيني في البلاد، وقوتها الناعمة في الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق الخارج كالعمل على الانتشار الثقافي، الاتصالات والأنترنيت وغيرها كأدوات جيوسياسية فعالة[2].

---

[1] دهقاني يعقوب، الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، المرجع السابق، ص 80

[2] علي صلاح وآخرون، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، المرجع السابق، ص 45

نستنتج مما سبق أن الصين تعتبر قوة كبرى تتحرك في ميدانها الاقليمي والدولي لتحقيق مصالحها في ظل علاقات تنافسية مع بقية القوى الكبرى خاصة الاقتصادية منها (موارد الطاقة، النفط، الغار، وهذا ما يشكل المحرك الأساسي لمبادرة الحزام والطريق الصينية التي أطلقها الرئيس الصيني " شي جين بينغ، بهدف تشكيل شبكة مسارات برية وبحرية وأخرى رقمية تجعل الصين متواجدة في قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا' كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تعتبر مشروع ضخم استراتيجي حيوي مثل بطريقة مناسبة ومثالية قوة الصين التي بدأت كقوة عظمة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، كما نرى أن الصين تعمل على وضع مشروعها الجديد من اجل أن تستعيد دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يجسد المشروع الصيني الطموح الكبير والعالي لوضع الصين على مصاف الأمم والحضارات المتقدمة.

المبحث الثاني

الآثار الإقليمية والدولية المترتبة على إحداث مشروع الحزام والطريق

ان مشروع "الحزام والطريق" أحدث نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي العالمي، وعبر عن القوة الصينية الناعمة، وبلور معالم دور صيني عالمي في نظام دولي جديد، ترتكز دعائمه على معطيات اقتصادية وعلى مصالح دولية مشتركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى رسم التوازنات والتحالفات الدولية من جديد، ورغم أن الكثير من دول أوروبا وأفريقيا تقع في ضمن استراتيجية المشروع، قد تكون الدول الحليفة للصين هي الدول الأكثر تأثراً وتأثيراً في مستقبل المشروع[1].

المطلب الأول: آثار مبادرة الحزام والطريق على الدول العربية واقتصاداتها

يتم تحديد العلاقات العربية الصينية من منظور الشراكة الاستراتيجية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية؛ سنبينها على الشكل الاتي:

---

[1] منعم صاحي العمار، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها)، المرجع السابق، ص 73.

1_ طبيعة الصعود الصيني السلمي التنموي، تدافع الصين عن صيغة النظام الدولي الحالي أكثر من محاولتها تغييره، فهي في هذا الجانب وفيما يتعلق بالعالم العربي، تسعى إلى لإدماجها في مبادرة الحزام والطريق.

2_ إن التنمية السلمية للصين تحتاج إلى بيئة آمنة، وبالتالي فالعالم العربي يشكل أهمية قصوى للدبلوماسية الصينية من هذه الزاوية[1].

3_ إن العالم العربي والصين يشتركان في مصالح مشتركة في عدد من القضايا ورؤى متطابقة إلى حد كبير، إضافة إلى ذلك فإن المحدد الاقتصادي هو السمة البارزة له، خاصةً إذا ما نظرنا إلى مجالات العلاقات الثنائية بين الطرفين، على سبيل المثال تُعد العلاقات الصينية السعودية نموذجاً حيوياً.

أن الفرص الاستراتيجية لدعم العلاقات العربية الصينية تزايدت عقب مبادرة الحزام والطريق وتفوقت على التحديات التي واجهتها وسنتوسع عن ذلك في النقاط التالية[2]:

---

(1) عامر سليمان، النفوذ الصينية في المنطقة العربية، منتدى السياسات العربية، 2020، ص 10.

(2) أحمد الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24)، 2019، ص 122.

أولاً: الفرص الاستراتيجية للعلاقات العربية الصينية عقب مبادرة الحزام والطريق:

رحبت الصين خلال السنوات الماضية، بمشاركة الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق؛ نظراً لأهميتها الاستراتيجية واللوجيستية، يمكنها المساهمة في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسيوية، وفي الوقت نفسه، فقد بادرت حكومات الدول العربية بدعم التعاون مع الصين، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات لتعزيز استثمارات البنية التحتية اللازمة التنفيذ المبادرة، ومن ثم يمكن توضيح أهم الفرص الاستراتيجية للدول العربية عقب مبادرة الحزام والطريق على النحو التالي[1]:

1_ تنسيق السياسات هو أحد ركائز مبادرة الحزام والطريق، من خلال إنشاء سلسلة من منصات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف المخصصة للمشروع مع أكبر عدد ممكن من الدول وخاصة المنطقة العربية، فتم تشكيل اللجان الثنائية حتى يتم تشجيع الدول الشريكة للصين على اقتراح أفكار ملموسة للتعريف وتطوير المشروع الصيني، ويتم تنسيق السياسات أيضا من خلال تنظيم زيارات رفيعة المستوى، والتبادلات بين الأحزاب السياسة، وبرامج تدريب لتشجيع الدول على التعرف على التجربة الصينية، وكل هذه المبادرات تحظى بتشجيع من قبل السلطات الصينية"، يقول الرئيس عبد الفتاح في لقائه السابع بينه وبين الرئيس الصيني شي جين بينغ في نيسان 2019: «إن مصر ترغب في التعلم من خبرة

---

[1] محمد صالح، العلاقات العربية الصينية، تحديات معاصرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، العدد 476)، 2018، ص 128.

الصين الناجحة في التنمية، مع و مواءمة خطة التنمية بها مع مبادرة الحزام والطريق، وتعميق التعاون الثنائي في نطاق واسع من المجالات»[1].

2_ اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي:

من المتوقع أن تساهم مبادرة الحزام والطريق في دفع الدول العربية إلى تطوير وتنمية التعاون العربي – الصيني حتى يكون في مستوى أعلى وفي مجالات أوسع، مما يجعل الدول العربية تتخذ خطوات نحو تحسين آلية التعاون الثنائي، وإثراء مفهوم التعاون ورفع درجته، ومن ثم يأتي دمج التطور الاقتصادي بالدول العربية مع العالم بقوة، كما تستطيع المبادرة أن تدفع تحول الصناعة العربية ورفع قدرة أساس معدات البناء، وزيادة فرص التشغيل، فضلاً عن زيادة الموارد الطبيعية والمميزات المالية وحجم السوق بفعالية للطوافين، وتعزيز التدفق آخر لعناصر الموارد الحيوية بين الطرفين وتحسين هيئتها.

3_ دعم التجارة والاستثمار:

تنص وثيقة السياسة الصينة الاولى تجاه الدول العربية، الصادرة في عام 2016، على بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم مبادرة الحزام والطريق على أساس مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيطبقان نمط 1+2+3 في تعاونهما القائم على التعاون في مجال الطاقة، باعتباره الركيزة الأساسية وتسهيل التجارة والاستثمار

---

[1] **وفاء الشمري، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، المرجع السابق، ص 307.**

والاهتمام بمجال التقنيات المبتكرة في الطاقة النووية، والأقمار الصناعية الفضائية، والطاقة المتجددة، وقد وصلت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى 114 مليار دولار عام 2016. وفي إطار الزيارة الرسمية التي قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز في عام 2017.

4_ تشييد البنية التحتية والأساسية:

تهدف المبادرة إلى تشجيع ودعم الشركات الصينية والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع مشاركتها في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء ومنظومة "بيدوا" للملاحة عبر الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية للأقمار الصناعية، والعمل على إقامة التعاون في المشاريع الكبرى في الدول العربية وفق مجالاتها واحتياجاتها التنموية، بشكل يرفع باستمرار مستوى البنية التحتية والأساسية في الدول العربية بشكل مستمر [1].

5- التبادل الثقافي والأكاديمي: أدرك الباحثون العرب والصينيون الضرر الثقافي الجسيم الناجم عن إهمال التفاعل الثقافي في مرحلة طريق الحرير القديم[2]، فسرعوا في تصحيح العلاقات الثقافية والأكاديمية بين الجانبين، فاهتمت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق بالتبادل الثقافي والأكاديمي والإعلامي

---

[1] إيمان ميرفي، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 45.

[2] نهلة محمد أحمد جابر، طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة)، المرجع السابق، ص 171.

مع الدول العربية، والبحث عن نقاط الاهتمام المشتركة، كما يتم التنسيق بين الصين والدول العربية لتقديم المنح الدراسية لطلاب هذه الدول من أجل الدراسة في الجامعات الصينية ، فضلاً عن تكثيف تدريس اللغتين الصينية والعربية، وإنشاء معاهد خاصة لتدريسهما في الجامعات العربية والصينية، وإعداد أجيال متعاقبة من المترجمين الذين يتقنون اللغتين ويترجمون عنهما مباشرةً.

ثانيا: تحديات مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول العربية:

تواجه مبادرة الحزام والطريق عدداً كبيراً من التحديات، سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها استراتيجية تهدف أساساً إلى تغير هيكل النظام الدولي، فضلاً عن التعبير عن رغبة الصين في احتكار النظام الاقتصادي الدولي، وترى المعارضة الأوروبية أنها محاولة صينية لخلق انقسامات داخل القارة الأوروبية، ومن ثم السيطرة على سياسة واقتصاد القارة، بما يحقق أهداف وطموحات الصين، هذا بالإضافة إلى مواقف بعض القوى الأسيوية؛ مثل الهند التي ترى أن المبادرة تمس سيادتها خاصةً في ظل الاتفاق الصيني الباكستاني بالنسبة لمنطقة العبور، كل هذه التحديات تؤثر على المبادرة وتعرقل مسارها، ولكن في هذا سيتم التركيز على التحديات المتعلقة بالدول العربية حتى تتم إعادة التفكير فيها والعمل على الحد منها، ومن أبرز هذه التحديات[1]:

[1] **إيمان ميرفي، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 78.**

1_ فخ الديون: هناك مخاوف من أن تستغل الصين دبلوماسية الديون أو ما يعرف بـ «فخ الديون»، للسيطرة على القرار السيادي سواء كان سياسياً أو اقتصادياً للدول العربية أو خلق فجوة فيه، من خلال إغراق هذه الدول بديون ضخمة لا تستطيع سدادها، فيضطرون إلى استبدالها بأصول أو أسهم استراتيجية للدول المدينة[1].

2_ غياب التعاون الأمني والعسكري:

حددت "الرؤية والإجراءات"، مبادرة الحزام والطريق خمس أولويات أساسية للتعاون من أجل تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في المبادرة؛ وهي: التنسيق السياسي، وربط المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والتبادلات بين الأفراد، ومن الملاحظ غياب التعاون الأمني والعسكري في "الرؤية والإجراءات"، مما يدعم الرواية الصينية بأن مبادرة الحزام والطريق تركز بالأساس على التنمية وليست جزءاً من استراتيجية جيوسياسية.

3- التبادل الاقتصادي غير المتكافئ:

تصدر الصين إلى للعالم العربي معظم احتياجاتها السلعية بأسعار تنافسية، في وقت تقتصر فيه الدول العربية على تصدير احتياجاتها المتزايدة من الطاقة للصين لتحافظ على تسارع الدوران في عجلة نموها الاقتصادي، وتكمن الإشكالية

---

(1) أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص 19.

في أن سوق المواد الطاقية على عكس المنتجات السلعية، تتسم بخاصيتين أساسيتين؛ هما: التقلب وعدم الاستدامة ، فتقلب الأسعار يجعل عوائد الدول المصدرة غير مستقرة تماماً، كما أن قابلية المواد الطاقية للنضوب تجعل تلك العائدات غير مستقرة[1].

4- عدم الاستقرار في بعض الدول العربية:

تعاني بعض الدول العربية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، الأمر الذي يجعل الصين متحفظة ومترددة في توسيع تعاونها معها، وخاصةً في المجال الاقتصادي الذي يعد العامل الأكثر تأثيراً في سياسة الصين الخارجية، فما زال هناك دول عربية تعاني من آثار الربيع العربي، وهو ما يؤثر سلباً على قيام الصين بالتعاون معها في المجالات المختلفة[2]، ولم تعد بغداد والبصرة وحلب وطرابلس محطات رئيسية على طريق الحرير، وبدلاً من ذلك استخدمت الصين خطوط القطارات التي تمر عبر آسيا الوسطى وروسيا؛ ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الصين في الاستثمار في منطقة مضطربة.

---

[1] روح الله صالحي، مبادرة طريق الحرير الصينية الاهداف والموانع والمشاكل، الجامعة الحرة، طهران، 2016 ،ص22 .

[2] إبراهيم حردان، السياسة الخارجية الصينية بعد قرارات ما بعد التصالح، دار الرائد للنشر، بغداد، 2017 ،ص45

5_ التأثير على القوى الإقليمية:

من المتوقع أن تؤثر مبادرة الحزام والطريق على ديناميكيات القوى الإقليمية، فقد يشكل الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية على مشاكل لدول مجلس التعاون الخليجي؛ نظراً لأنه يسمح لإيران أن تصبح مركزا للنقل واللوجيستيات، فضلاً عن قدرتها على توفير الطاقة، أما الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان، فقد يشكل ممراً رئيسياً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن "ميناء غوادار" قادر على تسريع تجارة النفط الخليجية مع الصين، لكنه قد يشكل بديلاً للموانئ العربية في الوقت نفسه، الأمر الذي سيؤدي إلى تحويل التجارة الدولية بعيداً عن المنطقة العربية[1].

6_ ضعف المعرفة بالآخر الصيني:

تعد البحوث والدراسات العربية حول الصين قليلة، فضلاً عن قلة المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة في دراسة الشؤون الصينية، وهو ما يؤثر في نوع التوصيات ذات القيمة المقدمة إلى دوائر صنع القرار في الدول العربية وحجمها، كما أن الصورة الذهنية التي يرسمها العربي حول الآخر الصيني يرسمها من خلال مضامين الإعلام الغربي حول الشؤون الصينية؛ لأن معظم التقارير والأخبار حول الصين منقولة عن الوكالات والقنوات الغربية، وهي في الغالب تكون غير

---

[1] أحمد علو، حزام واحد وطريق واحد، مجلة دراسات وابحاث، العدد 370 ،منشورات الجيش، لبنان، 2016 ،ص23

موضوعية، ولا تزال ثمة فرصة أمام الدول العربية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مبادرة الحزام والطريق وتحقيق مصالحه العليا والمحافظة على أمنه القومي، وذلك من خلال[1]:

أ_ التصالح الشامل بين الدول العربية، ووقف الصراعات العربية – العربية والسياسات المتباينة إزاء الأزمات، ووقف الصراع على الدور الذي يؤدي إلى مزيد من الاضطراب والفوضى.

ب_ على الدول العربية أن تثبت أنها شريك موثوق في التجارة والاستثمار، من خلال تحقيق المزيد من التكامل والتضامن، وتطوير قدراتها الواسعة لجعل التبادل الصيني العربي أكثر مساواة من الصادرات الزراعية إلى الصادرات السياحية.

ج_ إذا اردت الدول العربية أن تكون ممراً جيو استراتيجياً في مشروع الطريق والحزام، فعليها أن تقوم بما يتطلبه ذلك تماشياً مع مصالحهم الاستراتيجية ككتلة واحدة قادرة على المشاركة الفعالة، ولا تكتفي بمجرد رد الفعل تجاه المبادرات القادمة من الخارج.

---

[1] أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص 60.

د_ لا بد من إقحام جماعات معرفية/ إيبيستمية، تضم خبراء وباحثين قادرين على التأثير في صنع القرار السياسي في الحكومات العربية، كما ينبغي النظر إلى المعرفة حول الآخر الصيني بوصفها قوة حاسمة وضرورية للتفاعل معه.

هـ_ توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات بين تليفزيون الصين المركزي ونظيره في الدول العربية؛ بحيث يتم تبادل الأخبار والتقارير والبرامج والأفلام الوثائقية والأفلام والمسلسلات الناجحة لدى الجانبين، فضلاً عن تبادل الزيارات والدورات التدريبية في المجال الإعلامي محاولة من الطرفين للتعرف على الآخر.

و_ تحتاج الدراسات العربية والصينية إلى نقلة نوعية في البحث عن التبادلات الهيكلية الراهنة على الجانبين العربي والصيني من خلال لغتها الأصلية ومصادرها الأساسية.

المطلب الثاني: آثار مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد العالمي

تمكن الأهمية الدولية لمبادرة الحزام والطريق في سياق استراتيجية الصين للنهوض السلمي، والتي تعتمد على التنمية الاقتصادية مع تفادي أي مواجهة سياسية مع الغرب، حيث يقوم المشروع بشكل رئيسي على الشراكة الاقتصادية الواسعة على عدة مستويات، مع أكبر عدد من البلدان المستعدة للانخراط في هذه المبادرة، سواء تلك التي تقع على مسارات طريق الحرير البحري أو البري أو المستفيدة منه بوجه من الوجوه.

كما لا تقف أهمية المشروع عند هذا الحد بل تحرص الصين على إعطاء هذا المشروع أبعاداً ثقافية وبيئية لتكون محل تفاعل إيجابي، بشكل لا يجعل المشروع ينحصر في التبادل الاقتصادي والتجاري الصرف، فضلا عن ذلك فالمشروع يهدف إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات، وإنشاء طرق النقل بالسكك الحديدية والمياه، بالإضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط والطاقة وخطوط الألياف الضوئية، لربط بحر الصين شرقاً بأوروبا وأفريقيا في الغرب[1].

وتعتبر الصين قوة اقتصادية عظمى، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي (11.5) تريليون دولار سنوياً، كما أن لديها مدخرات محلية تزيد على (5) تريليون دولار، بالإضافة إلى مخزون من احتياطي النقد الأجنبي البالغ (3) تريليون دولار وكذلك حوالي كونها دائن صاف لسائر بلدان العالم محدود (1.8) ترليون دولار، الأمر الذي جعلها تسعى إلى ممارسة دورها كقوة اقتصادية عالمية كبرى عن طريق وسائل مباشرة وغير مباشرة للتأثير على النظام الدولي الراهن، ومحاولتها لإعادة تشكيل النظام العالمي المالي بما يحقق 465 مصالحها ويحسن لها دور ريادي عالمي[2].

---

[1] حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد 14، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015، ص 58.

[2] شفيق شقير، طريق الحرير في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2017، ص 2-3.

كما تشكل المبادرة الصينية "طريق واحد حزام واحد" على المستوى الدولي انعطافة قوية تعكس تطوراً سياسياً واقتصادياً هاماً في التفاعل الصيني مع البيئة الاقتصادية الدولية وتحولها من مرحلة التكيف إلى مرحلة جديدة يكون فيها الصين لاعباً رئيسياً في شكل تلك البيئة الدولية، حيث يمر طريق الحرير بأكثر من (100) دولة، ويشمل (63%) من سكان العالم، ويعطي (29%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع سبعات الحسن في العالم من السلع والخدمات، ولأجل تحقيق أهداف هذه المبادرة أطلت الحسين إنشاء صندوق بقيمة (10) مليار دولار لتمرير الاستثمار في السي النخبة للدول التي يمر بها مشروع الحزام وطريق الحرير، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، في هذه الدول لدعم الترابط بين دول الجزام والطريق[1].

من الواضح انه يمثل تبني الصين مبادرة "حزام واحد طريق واحد" تطوراً سياسياً واقتصادياً مهماً ويعكس انتقال الصين من التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي والنظم الفرعية له مثل النظام النقدي والتجاري الدوليين، إلى محاولة إصلاح تلك النظم بمبادرة عالمية، كما يعكس أيضا أن الصين تتجه للقيام بدور اقتصادي

---

[1] إسوار براساد، الطريق إلى التأثير، مجلة التمويل والتنمية، العدد 54، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2017، ص 22-25.

سياسي أكثر فاعلية على الصعيد الدولي بما يتناسب مع حجمها الاقتصادي والتجاري العالمي[1].

وما بين تنامي القوة الاقتصادية الصينية وإهمال الدول الرأسمالية الكبرى التي تسيطر على النظام الاقتصادي العالمي لهذه القوة والإصرار على معاملتها كدولة طبيعية، ولدت المبادرات الصينية لتشكيل مجموعة "البريكس" وبنك التنمية التابع لها برأسمال 100 مليار دولار، تليها مبادرة "الحزام والطريق" كآلية لخلق فضاء اقتصادي عالمي تلعب فيه الدول الناشئة والنامية دوراً أساسياً في رسم مسار مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية تتم صياغة العلاقات بين الدول وفقاً للرؤية الصينية أو بصورة إجماع بين الصين والدول التي تشاركها في هذا الفضاء الاقتصادي الجديد.

في سياق قياس العوائد الاقتصادية المستقبلية المتوقعة للمبادرة، تظهر العديد من الجوانب الإيجابية للمبادرة على الاقتصاد العالمي. تبدأ هذه الآثار في إيجاد طريقها للتنفيذ من خلال اقتصاديات الدول المشاركة في المبادرة الصينية، حيث بلغ الحجم التقديري لاقتصادات هذه الدول (28.2) تريليون دولار أي ما يعادل (35.3٪) من بلغ حجم الاقتصاد العالمي الإجمالي حوالي (79.9) تريليون دولار، وبالتالي فإن الزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي لهذه الدول في ظل

---

[1] أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص65.

مشاركتها في المبادرة ستضيف إلى الناتج المحلي العالمي قيمة مضافة جديدة تبلغ (422) مليار دولار على الأقل.

ونحو (1.6) تريليون دولار كحد أقصى خلال الخمس سنوات القادمة وهذا سيرفع معدل النمو الاقتصادي العالمي السنوي بنحو (0.5) نقطة و (1.9) نقطة سنويا خلال نفس الكتلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة تدعم التجارة العالمية إلى حد كبير، خاصة أنها تقوم على تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المشاركة، وقد ساهمت بالفعل في تعزيز مستوى التجارة العالمية خلال السنوات الماضية، حيث قدرت قيمة التبادل التجاري بين حسين وبقية دول المبادرة بـ 1.02 تريليون دولار في عام 2016، وارتفعت إلى (1.2) تريليون دولار في عام 2017، مسجلة مجتمعة بنسبة 17.8٪، في وقت بلغ فيه معدل النمو لم تناقش التجارة العالمية في العام نفسه ما نسبته (8.1%) ولذلك فقد ساهمت هذه الدول بمفردها بنحو (14%) من الزيادة التي طرأت على التجارة العالمية غي عام 2017، الأمر الذي رفع نصيبها من التجارة العالمية من (6.3%) إلى (6.9%)[1].

يكمن البعد الجغرافي الاستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق في رغبة الصين في تعزيز الاستقرار والثقة السياسية مع جيرانها في الشرق والجنوب، فضلاً عن المشاكل الإقليمية من الجوار الغربي، والأهم من ذلك، مسعى الحسين لتغيير

---

[1] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق، ص 33.

نمط النظام الدولي الحالي ونقله من نظام تيسره الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب لا شك أن الصين والدول الصاعدة تسعى لفتح آفاق جديدة على المستوى الدولي وتطمح إلى دور أكبر في بناء أسس جديدة للنظام الاقتصادي الدولي[1].

حيث ان طريق الحرير يشكل أحد أهم الأهداف المتفق عليها هو دخول كتلة البريكس (البرازيل وروسيا والصين وجنوب إفريقيا) حيث تلعب الصين دوراً نشطاً في إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي تفرد المؤسسات الدولية من الدول الكبرى على ركائز الاقتصاد الدولي، وكذلك تحالفات الصين السياسية القوية مع الدول التي تتفق معها لإنهاء التفرد الأمريكي على الساحة الدولية، ومبادرة الصين (حزام واحد.. طريق واحد) دوليًا على أنه تحدٍ للمثلث القوى التقليدية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اليابان)، المسيطرة على مؤسسات الاقتصاد الدولي، وفرصتا للدول الصاعدة اقتصادياً في إعادة موازين القوى في هيكل النظام الدولي على أساس اقتصادي، مما يعزز بشكل مباشر طموحات تكتل في إنهاء نظام القطبية الأحادية والانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب.

أما على صعيد الاستثمارات، يتوقع أن تسهم المبادرة بزيادة تدفقات الاستثمار العالمية خلال السنوات المقبلة، وتشير التقديرات إلى بلوغ الاستثمارات على

---

[1] باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص76.

طريق المبادرة إلى (14.5) مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2017، وفيما يتعلق بالمستقبل تشير تقديرات "بنك مينشنغ" الصيني إلى أن المبادرة تشمل مشروعات استثمارية تبلغ قيمتها (10) ترليون دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، وفي حال تم توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الصادرة في الدول المشاركة، فأن ذلك سيعني أن التدفقات الاستثمارية بين دول المبادرة سوف تبلغ (2) ترليون دولار سنويا، وهو ما يزيد عن إجمالي التدفقات السنوية 472 للاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم الآن والتي تبلغ (1.75) ترليون دولار [1].

استمراراً مع تسارع التطورات الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن تتغير خريطة الاقتصاد العالمي ومراكز قوتها خلال الثلاثين عاماً القادمة، حيث من المتوقع في عام 2050 أن تزيل الصين الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة الاقتصاد العالمي، لتكون الأول في العالم بحجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ (58.5) تريليون دولار، وتأتي الهند في المرتبة الثانية بإجمالي ناتج محلي يقدر بـ (44.1) تريليون دولار، وتهبط الولايات المتحدة الأمريكية إلى المركز الثالث في العالم بحجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ (34.1) تريليون دولار، وتتقدم إندونيسيا

---

[1] عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2017، ص 43.

إلى المركز الرابع بحجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو (10.5%) تريليون دولار[1].

من المهم أن نلاحظ أن النموذج الصيني في التجارة الدولية قد ارتفع وتطور على أساس قبول معدلات ربح معتدلة أو حتى منخفضة مستفيدا من الفروق في تكاليف عصر العمل والمواد الخام في إمداد العالم بسلع قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية نظراً لأن أسعار المنتجات الصينية فلات مرتبطة بالتكاليف مع القبول بمعدلات ربح معتدلة بعبدا عن الأرباح الاحتكارية، وهذا ما تكفل باستمرار التوسع في صادرات الصين (474)، وجدير بالإشارة إلى أن الصفقات التجارية بين الصين والدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق بلغت (915) مليار دولار أي أكثر من ربع إجمالي قيمة التجارة الصينية، أما حجم الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية، فقد تجاوز (50) مليار دولار في عام 2017 ، مما ساعد ذلك في بناء (56) منطقة تعاون اقتصادي وتجاري مما أدى إلى تحقيق عائدات ضريبية بلغت قيمتها مليار ومائة مليون دولار[2].

نخلص إلى أنه النظام الاقتصادي الدولي الحالي يشهد تغيرات كبيرة من حيث المنافسة، فتميز الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بثلاثية قطبية

---

[1] احمد ماجد، الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الامارات العربية المتحدة والصين، تقارير اقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 3.

[2] علي صلاح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، المرجع السابق، ص 18.

التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، حتى برزت الصين كقوة اقتصادية عالمية في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الصين تولي اهتماماً كبيراً بتبني مبادرات اقتصادية دولية وسياسة خارجية تقوم على القوة الناعمة ودبلوماسية اقتصادية تقوم على شراكات متبادلة مع الدول النامية لتمكينها من القيام بدور دولي يناسب ما تمتلكه من قدرات الاقتصادية.

خاتمة

تُعَدُّ مبادرة الحزام والطريق مشروعًا استراتيجيًا طموحًا يهدف إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد أثبتت المبادرة أنها ليست مجرد مشروع للبنية التحتية، بل هي أيضًا منصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول المشاركة. ومع ذلك، فإن النجاح الكامل للمبادرة يعتمد على قدرة الصين والدول المشاركة على التغلب على التحديات المتعددة، بما في ذلك المخاوف من الديون، التنافس الجيوسياسي، والتهديدات الأمنية.

النتائج

1- أسهمت المبادرة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين والدول المشاركة، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات وتوسيع التجارة.

2- واجهت المبادرة تحديات كبيرة، مثل المخاوف من الديون التي قد تؤثر على السيادة الوطنية للدول المشاركة، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية مع بعض القوى الكبرى.

3- توفر المبادرة فرصًا كبيرة للدول العربية لتعزيز نموها الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمارات.

التوصيات

1- يجب على الدول المشاركة في المبادرة تعزيز الشفافية في التعاملات المالية والمشاريع لضمان عدم الوقوع في فخ الديون.

2- ينبغي على الدول العربية تطوير شراكات استراتيجية مع الصين تضمن استفادتها من المبادرة دون المساس بسيادتها.

3- من الضروري أن يتم تضمين التعاون الأمني في إطار المبادرة لضمان حماية المشاريع والبنية التحتية من التهديدات الأمنية.

4- يجب على الدول العربية تعزيز الوعي الثقافي والتعليمي حول الصين لتعزيز الفهم المتبادل وتحسين العلاقات الثنائية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- إبراهيم حردان، السياسة الخارجية الصينية بعد قرارات ما بعد التصالح، دار الرائد للنشر، بغداد، 2017.

2- احمد ماجد، الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الامارات العربية المتحدة والصين، تقارير اقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2018.

3- بول يلكسين، العالقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.

4- تيم دان واخرون، نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.

5- جوانيتا إلياس، أساسيات العالقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2016.

6- جوزيف اس ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015.

7- دهقاني يعقوب، الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، ضمن كتاب دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا، 2017.

روح الله صالحي، مبادرة طريق الحرير الصينية الاهداف والموانع والمشاكل، الجامعة الحرة، طهران، 2016.

8- شفيق شقير، طريق الحرير في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2017.

9- عامر سليمان، النفوذ الصينية في المنطقة العربية، منتدى السياسات العربية، 2020.

10- عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018.

11- عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة: الدوحة، 2017.

12- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

13- هاني رمضان طالب، مفهوم الحوكمة العالمية في النظرية الليبرالية للعالقات الدولية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020.

الرسائل

1- امال محمد عبد الرحمن عوض، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العالقات الدولية، دراسة مقارنة، دراسة معدة لنيل درجة الماجستير، جامعة الزهر، فلسطين، 2016.

2- حكيم فكيك، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي – فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018.

البحوث

1. أحمد الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24)، 2019.

2. أحمد علو، حزام واحد وطريق واحد، مجلة دراسات وابحاث، العدد 370 ،منشورات الجيش، لبنان، 2016.

3. إسوار براساد، الطريق إلى التأثير، مجلة التمويل والتنمية، العدد 54، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2017.

4. باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2016.

5. حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد 14، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015.

6. محمد صالح، العلاقات العربية الصينية، تحديات معاصرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، العدد 476)، 2018.

TIP OF SCALE

Editor

Pr.Dr:Saad Al-ateeya

Managing editor

Pr.Dr: Muhammad N. Aldaoudi

Editorial Board

Prof. Dr. Ahmed Kh. Hussein Al-Dakhil
University of Tikrit
College of Law

Asst. Prof. Dr. Rabah Suleiman Khalifa
University of Kirkuk
College of Law and Political Science

Asst. Prof. Dr. Moataz Ali Sabb r
University of Anbar
College of Law and Political Science

Prof. Dr. Adnan Ajeel Ubaid
College of Law
University of Al-Qadisiyah

Prof. Dr. Saeb Naji Aboud
Al-Alamein Institute for Graduate Studies
Najaf

Prof. Dr. Ali Ghani Abbas
College of Law
Al-Mashreq University

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول/ صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

التحديات العالمية لمكافحة المخدرات

Journal
TIP OF SCALE

Legal and political studies with an analytical perspective

A knowledge window into the world of law and politics that combines academic analysis with a realistic vision

Volume 1 – Issue **7**– First Year / Safar 1447 AH – July **2025**

All correspondence should be addressed to the Editor-in-Chief at the following address

Kaf Al-Mizan Magazine – Erbil, Iraq
phone: 009647738223277
info@tip-scale.com

Full texts and research papers are available on the following website
www.tip-scale.com

ISBN : 978-9922-24-610-9

Availablelanguages
Arabic - English